السجن لنجل رئيس حكومة عربي سابق بتهمة التخابر وبيع أسرار الدولة

أنزلت محكمة الجنايات بالضاحية الشرقية للعاصمة الجزائرية، الاثنين، عقوبة السجن 15 سنة مع التنفيذ بنجل رئيس الحكومة ومرشح انتخابات الرئاسة سابقاً علي بن فليس، بتهمة "التخابر لمصلحة أجنبية ببيع أسرار لها"، و"محاولة إلحاق ضرر بالاقتصاد الوطني".

وشملت الأحكام، السجن 7 سنوات مع التنفيذ بحق عضو لجنة الصفقات بشركة الخطوط الجوية الجزائرية المملوكة للدولة، والعقوبة ذاتها لمضيفة طيران في الشركة، علماً بأن نجل بن فليس، وافق بن فليس، هو صاحب شركة نشطة في مجال الإطعام لفائدة شركة الطيران الوحيدة في البلاد، واتّ ُهم في هذه القضية بـ"غسل أموال واستعمالها في حملة انتخابات الرئاسة (2019) لمصلحة والده المترشح.

كانت النيابة قد التمست الإعدام ضد وافق بن فليس (45 سنة)، والسجن 20 سنة ضد المتهمين الآخرين.

وحسب التحقيقات التي أجراها قسم الشرطة المختص في "الإجرام الإلكتروني"، حصل وافق، بطرق غير قانونية، على معطيات يتضمنها "دفتر أعباء" خاص بصفقة شراء 15 طائرة، بغرض تسليمها إلى شركات أجنبية نشطة في مجال الطيران المدني، مقابل الحصول على أموال.

وقال ممثل النيابة في مرافعته، إنه تسلم عمولة قدرها 50 مليون دولار. مبرزاً أن "الأفعال التي تورط فيها السيد بن فليس، مصنفة من أسرار الدولة الحساسة التي تطول الاقتصاد الوطني وأمن البلاد،

وعقوبتها الإعدام"، وذلك في إشارة إلى ما ينص عليه قانون الجنايات في مثل هذه الوقائع.

ومما جاء في التحقيقات، أن المتهمين الآخرين، "كانا شريكين له في بيع المعلومات المتعلقة بالصفقة"، التي أُعلن عنها في مجلس للوزراء في أيار 2022 وقُدّرت قيمتها بـ1.5 مليار دولار.

وأفضت التحقيقات في هذه القضية إلى وجود "علاقة مفترضة لوافق بن فليس، مع حملة ترشح والده علي بن فليس لانتخابات الرئاسة التي جرت نهاية 2019"، وهو محل شبهة "استعمال عائدات غسل أموال، لإيصال والده إلى قصر المرادية".